الحكم الراشد كآلية في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة

Good Governance as a Mechanism to Combat Corruption and achieve Sustainable Development

سهام زروال[1]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، sihem.zeroual@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/05 تاريخ القبول: 2024/03/09 تاريخ النشر: 2024/04/15

ملخص: تحاول هذه الورقة البحثية فحص طبيعة كل من الحكم الراشد والفساد والتنمية المستدامة، ومحاولة الربط بين هذه المتغيرات الثلاثة، حيث كلما ارتفعت مدركات الفساد كلما تراجعت معدلات التنمية المستدامة على أساس أن اكبر مهدد للدول هو ارتفاع مؤشرات الفساد وتغلغله في مختلف مفاصل الدولة.

فالحكم الراشد يعتبر آلية فعالة في مواجهة مختلف مظاهر الفساد، وللحد من تفشيه يجب اتخاذ إجراءات واسعة وعميقة كالإصلاح الشامل (سياسي، اقتصادي، إداري مؤسساتي) وتبني منظومة رشيدة قائمة على الشفافية، المحاسبة، احترام سيادة القانون واستقلال القضاء و المشاركة .....، مما ينعكس إيجابا على مخرجات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الفساد، التنمية المستدامة.

Abstract: This research paper attempts to examine the nature of good governance, corruption, and sustainable development, and attempts to link these three variables, as the higher the perceptions of corruption, the lower the rates of sustainable development, on the basis that the greatest threat to countries is the high indicators of corruption and its penetration into various aspects of the state.

Good governance is considered an effective mechanism in confronting various manifestations of corruption, and to limit its spread, broad and profound measures must be taken, such as comprehensive reform (political, economic, administrative, institutional) and adopting a rational system based on transparency, accountability, respect for the rule of law, independence of the judiciary, participation, etc, which reflects positively on the outcomes of sustainable development.

Key Words: sustainable development;good governance; corruption.

المؤلف المرسل: زروال سهام ، sihem.zeroual@univ-biskra.dz

مقدمة:

ازداد الحديث في السنوات الأخيرة من القرن العشرين عن مفهوم جديد للتنمية كبديل للمفاهيم السابقة وهو مفهوم التنمية المستدامة، التي أصبحت الشغل الشاغل لكل دول العالم المتقدم والنامي وللمنظمات الدولية والإقليمية باعتبارها الحل الأمثل لمعالجة تدني مستويات التنمية خاصة في دول العالم النامي، لكن تواجهها العديد من التحديات التي تعيق جهودها في تحقيق التنمية المستدامة ولعل أبرز هذه التحديات هو ظاهرة الفساد كونها هذه الظاهرة أخذت في التفاقم والانتشار رغم تباينها من دولة الى أخرى، إلا أنه من المؤكد أن لها أثار سلبية على مؤشرات التنمية المستدامة فيها.

لذا يستدعي الأمر تحديد الآليات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها من أجل تحقيق مستويات التنمية المستدامة، ومن بين هذه الآليات نذكر الحكم الراشد الذي أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية –لتحقيق التنمية الشاملة. وفي هذا الصدد نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لآليات الحكم الراشد المساهمة في الحد من ارتفاع مدركات الفساد وتحقيق التنمية المستدامة؟

الفرضيات الأساسية:

كلما ارتفعت مدركات الفساد كلما شكل ذلك تهديدا لتحقيق التنمية المستدامة

-كلما تم اعتماد آليات الحكامة كلما ساهم ذلك في مكافحة الفساد.

-كلما تم ترسخ الحكم الراشد في الحكومات والدول، كلما ساهم ذلك في ارتفاع مؤشرات التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

- فهم طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والفساد.
- فحص مدى خطورة تأثير الفساد على تحقيق التنمية المستدامة
- تفكيك مختلف الآليات الحكم الراشد في مكافحة الفساد
- معرفة مدى أهمية الحكم الراشد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

بهدف فحص مفاهيم الدراسة ومعرفة العلاقة الترابطية بينهم؛ اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من الإحاطة بمختلف مفاهيم الحكم الراشد والفساد والتنمية المستدامة، على أساس

أن فهم العلاقة بين الحكم الراشد والفساد تتطلب رصد وتفكيك لمختلف الآليات التي من شأنها الحد من تفشي وتنامي مدركات الفساد، وهذا ما ينعكس إيجابا على تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الحكم الراشد، الفساد، التنمية المستدامة: مدخل مفاهيمي.

أولا/مفهوم الحكم الراشد good governance: هناك عدة تعاريف للحكم الراشد أهمّها ؛

تعريف الأمم المتحدة:" هو مجموعة من السياسات المعتمدة بهدف تحقيق التنمية المستدامة المتمثلة في تمكين القطاع الخاص لخلق فرص العمل، وحكومة ديمقراطية لا مركزية مسؤولة أمام مؤسسة تشريعية، وأنظمة قانونية وقضائية لحماية حكم القانون و الدفاع عن حقوق الإنسان"[1].

فالحكم الراشد مبني على ثلاثة محاور أساسية؛ نظامي مرتبط بتوزيع القوة السياسية والاقتصادية، سياسي متعلق بشرعية السلطة السياسية، وإداري يؤشر الى الخدة العمومية قائمة على آليتي الشفافية والمساءلة، وهذا على حد تعبير الخبير Leftwich [2].

وعليه يمكن اعتبار أن التحول من مفهوم الحكم إلى الحكم الرشيد يحمل بعدا قيميا يرتبط بجودة الحكم كمحدد أساسي لمدى امكانية الدولة على تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات الاقتصادي، السياسية، الإدارية.....

ثانيا/مفهوم التنمية المستدامة: أدت التغييرات والتحولات التي عرفتها الدراسات التنموية، إلى ظهور مصطلح "التنمية المستدامة" باعتباره طرح تنموي جديد، يسعى إلى تلبية الحاجيات وتحقيق الرفاه للمجتمعات الحالية، دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية.

يعرّفها الخبير **هيرمان دالي** :" بأنها "تلك العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على البيئة النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيدا بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي، الاقتصادي والاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية لاستيعاب فضلات النشاط البشري"[3].

ويعتبر تقرير Bruntland أكثر التعاريف شيوعا للتنمية المستدامة:" بأنها تشمل كل الإجراءات والعمليات المتجانسة الضرورية لتغير استغلال الموارد، اتجاهات الاستثمار، توجهات التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسية بما يضمن إشباع الحاجات ومختلف الأنشطة الإنسانية والمستقبلية."[4].

ثالثا/ مفهوم الفساد: تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الفساد نظرا لتعدد جوانبه المتعلقة به واتجاهاته المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية...

تعرّفه **منظمة الأمم المتحدة:**"... الفساد هو إساءة في استخدام سلطة أو استغلال لموقع{ ...}؛ بهدف الحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر..."[5].

فالفساد ظاهرة خطيرة ناجمة عن سوء استغلال السلطة لتحقيق أغراض شخصية على حساب مصالح الصالح العام؛ ويتخذ عدة مظاهر واشكال كالرشوة والمحسوبية والاختلاس والمحاباة ....، لكن بأحجام متفاوتة تترتب عنها انعكاسات وتداعيات سلبية خاصة على مخرجات عملية التنمية.

المحور الثاني: الفساد كمهدد حقيقي للتنمية المستدامة.

إن تفشي ظاهرة الفساد في أي مجتمع كان من شأنه ان يخلق أزمات سياسية اقتصادية، ثقافية رياضية وحتى أمنية..... نظرا لخطورة هذه الظاهرة وصعوبة احتوائها خاصة في حالتي الانتشار والتغلغل. وقد تعددت الأسباب المؤدية الى تفشي ظاهرة الفساد بين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى مادية وفي هذا الصدد يرى الخبير محمود فتحي أن من بين أكثر العوامل المؤدية لنمو وتفشي ظاهرة الفساد هي:

- بناء هياكل بيروقراطية غير قائمة إداريا على أسس سليمة.
- هشاشة القيادة الإدارية وانعكاساتها السلبية على المرؤوسين.
- تلوث المناخ المجتمعي نظرا لسوء التربية الاسرية. والتنشئة الاجتماعية.
- ضعف نظام الحوافز المادية وغياب ثقافة التحفيز المعنوية[6].
- البيروقراطية الإدارية وتفشي مظاهر المحاباة والمحسوبية: خاصة في ظل غياب دولة المؤسسات وضعف جهاز العدالة وتكريس المعاملات اليومية للسلطة[7].

كما يشكل الفساد بمختلف أنواعه الصغير والكبير تهديدا صارخا لمؤشرات التنمية المستدامة على المستوى السياسي والاقتصادي. وهذا على أساس أن الفساد الصغير يستهدف عوائد ومنافع محدودة في قيمتها، وعادة ما يحصل هذا النوع من الفساد في المواقع الدنيا من الجهاز الإداري للدولة[8]،كالرشوة حينما تكون الرواتب متدنية (دافع الحاجة)، أو حالة المحسوبية والوساطة في التعاملات المحدودة القيمة. في حين أن الفساد الكبير يتعلق بالممارسات الكبيرة التي تتم على مستوى المؤسسات العليا للدولة، فتكون

تداعياتها وخيمة وانحرافاتها جسيمة في حالة سوء استخدام السلطة نتيجة تنامي الاطماع الشخصية على أداء الواجبات العامة بمصداقية وشفافية، فعلى قدر المنصب يكون انحراف أعمق والفساد أكبر. يعني كلما زادت المسؤولية في هياكل الدولة كلما كان تثير عمق الفساد أعمق وتداعياته أوسع نطاقا.

فعلى **المستوى السياسي**: يرتبط الفساد السياسي بنظام الحكم في الدولة، وباستخدام المواقع السياسية العليا بهدف تحقيقي مصالح ومنافع شخصية من شأنها كبح مسارات التنمية المستدامة التي تعتبر مشروع أساسي تتبناه السلطات العليا في البلاد، ويبرز في النقاط التالية:

- عدم تداول سلطات الحكم واحتكارها لصالح نخبة محدودة.
- تقييد الفصل بين سلطات الدولة (أي اندماجها).
- التلاعب في الانتخابات وتزوير إرادة الناخبين.
- سيطرة تجمعات المصالح على العملية السياسية.
- إقصاء جماهير المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية.
- تقييد قيام أو نشاط التنظيمات السياسية لصالح هيمنة تنظيم سياسي بعينه.

ويتم كل هذا بغرض الحفاظ على مصالح نخبة سياسية محدودة. ويتداخل الفساد السياسي في بعض جوانبه مع فساد اقتناص الدولة (state capture corruption)، حيث يتعلق هذا الأخير بالسيطرة على المواقع العليا في أجهزة الدولة، لتحقيق مصالح خاصة لنخبة محدودة، فهو يتضمن الهيمنة على سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، بهدف توجيهها الى خدمة مصالح هذه النخبة. وعادة ما يتم اقتناص الدولة بوسائل عديدة، منها أدوات ووسائل الفساد السياسي، لأنها تتم باستبعاد وتهميش القاعدة الواسعة من جماهير المواطنين وتقليص مشاركتها، وتوجيه سياسات الدولة الى خدمة مصالح الفئة أو النخبة الحاكمة المسيطرة على النظام وعلى أجهزة الدولة. وتتمثل المنافع المتحققة من هذه السيطرة في ثروات وموارد المجتمع ذاته[9].

أما على **المستوى الاقتصادي**: إذ يتم استخدام الوظيفة العمومية للكسب الشخصي؛ مما يؤذي الى تبذير المال العام وتضيع الوقت، مما ينعكس سلبا على المناخ الاقتصادي في البلاد، "فالفساد يعد من الجرائم الاقتصادية وذلك لتعلق هذه الجرائم بالمال العام والثروة الوطنية والمصلحة الاقتصادية للدولة

والمجتمع، ويمثل المال العام في الوقت الحاضر والمستقبل الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول من وجهة نظر الخبير في دراسات الفساد مُحَمَّد حليم ليمام [10].

وتفشي ظاهرة الفساد في الدولة والمجتمع من شأنه ان يخلق نتائج وخيمة في مختلف الميادين ويترك آثار عميقة في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية. حيث يؤدي الفساد إلى تأثير كبير على المناخ الاقتصادي للدولة من خلال:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس أموال المحلية فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة والتي تشكل إحدى الشروط الأساسية لجلب الاستثمارات التي تحتاجها الدولة سواء الوطنية أو العالمية، فضلا عن رفض الدول الأجنبية منح قروض مالية بسبب السمعة السيئة لمناخ اعمال التي تعج بالرشاوي والبيروقراطية ، مما ينعكس سلبا على سوق العمل التي تصبح في حالة انكماش مزمن نتيجة تقلص فرص الشغل وانتشار البطالة والفقر التي تعتبر من أكبر مهددات التنمية.
- تبذير الموارد نتيجة تضارب المصالح الشخصية مع مصالح الشأن العام.
- سوء توزيع الموارد على نحو عقلاني سليم.
- هجرة الإطارات العلمية والخبراء الاقتصاديين، بسبب انعدام الثقة والتحفيز.

للفساد آثار سلبية عميقة على النظام السياسي سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته من منطلق أن الفساد يؤدي إلى إفلات العديد من المجرمين من العقاب، ويقوض سيادة القانون، ويضعف المؤسسات الديمقراطية في كل الديمقراطيات. وتعتبر جريمة تهريب الأموال من أبرز الجرائم التي تؤثر سلبا على المسارات التنموية للدولة ، على أساس أن تلك الأموال هي ملك الشعب وهو الاحق بها ؛ فعوض ان تستثمر في مشاريع تنموية تنقل المواطن نحو حياة كريمة ، يتم تهريبها نحو الخارج اما تكدس في البنوك الاجنبة او تذهب هكذا يمينا وشمالا في أمور شخصية تافهة.

فأي نظام سياسي استشرى فيه الفساد فان نهايته ستكون السقوط لا محالة لان الفساد شكل من اشكال الظلم والاستحواذ بالسلطة والظلم مؤذن بخراب العمران على حد تعبير العلامة ابن خلدون، واغلب الأنظمة السياسية التي تعاني من اللا استقرار تجد ان الفساد هو أحد أبرز مظاهر المهددة لأمن واستقرار النظام السياسي.

كما يؤدي الفساد إلى تهديد منظومة القيم الأخلاقية ويزيد الشعور بالإحباط والدونية، وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، فضلا عن بروز التعصب والتطرف في الآراء والأفكار، وانتشار الجريمة بمختلف أشكالها وأنواعها كرد فعل على انهيار سلم القيم والمبادئ الأخلاقية في المجتمع، وعدم التكافؤ الفرص بين الافراد مما يخلق الطبقية؛ فالمجتمع الطبقي مؤشر على تغلغل الفساد بين مفاصل المجتمع بشكل فاضح وعميق ؛ فالأغنياء يزدادون غنا والفقراء يزدادون فقرا. وتزول ما يسمى بالطبقة الوسطى التي تضمن توازن المجتمع واستقراره. يؤدي الفساد كذلك الى عدم المهنية وانعدام الالتزام الوظيفي وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم من غالبية المجتمع{المظلومية}.

إضافة الى التداعيات السلبية السالفة الذكر نجد أيضا تأثير الفساد كذلك على المستثمرين الاقتصاديين، حيث كلما زاد منسوب الفساد في الدولة تراجعت حركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، حيث تزداد مخاوف المستثمرين في ضخ أموالهم في بيئة تعج بالفساد، نظرا لغياب الضمانات الكافية لاسترجاع أموالهم، الامر الذي يؤدي الى تراجع في نسبة الاستثمارات، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي. ومن أكبر القطاعات المتضررة من الفساد هنو قطاع النقل والمواصلات باعتبار ان هذا الأخير هو الشريان الأساسي لاي عملية اقلاع تنموي، فبدون مواصلات لا يمكن تحريك عجلة الاقتصاد ووصول مظاهر التنمية لمختلف مناطق الوطن، مما يجعل مسألة تحقيق التنمية المستدامة رهينة ضعف الاستثمارات في البنية التحتية.

ويزداد الامر تعقيدا إذا تزامن الفساد مع بروز تحديات ومعوقات تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة على غرار:

-عدم الاستقرار السياسي وغياب توازن في السياسات الاقتصادية والتنموية.

-ارتفاع حجم الديون الخارجية.

-ارتفاع عدد السكان واستمرار الهجرة الغير شرعية.

- تنامي مشكلات الفقر والبطالة والأمية.

-ضعف ملائمة وتكييف التقنيات والنماذج والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع خصوصية الوضع في البلدان المتخلفة او السائرة في طريق النمو.

المحور الثالث: آليات الحكم الراشد في مكافحة الفساد

يعد إرساء مبادئ الحكم الراشد خاصة الشفافية والمساءلة وحكم القانون من بين أهم استراتيجيات مكافحة الفساد، باعتبار أن الفساد هو في الأساس هو مشكلة حكم، وفشل المؤسسات وهي الفكرة الرئيسية للدول المانحة الثنائية (كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) والمتعددة (خاصة بالوكالات الدولية مثل البنك الدولي)، وهذا الأخير في تقريره الخاص بـ" إفريقيا جنوب الصحراء" قام بتشخيص الأزمة بـ"أزمة الحكم" اعتمد البنك الدولي على حوالي 100 مؤشر للحكم الراشد، يتعلق بمفاهيم المساءلة، الاستقرار السياسي، غياب العنف، فعالية الحكومة، حكم القانون، مستويات الفساد...وقد اعتبر البنك الدولي بوجود علاقة قوية بين مؤشرات الحكم الراشد والتقدم الاقتصادي والتنمية[11].

فالحكم الراشد أساسي لتهيئة مناخ النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات الفقراء تستطيع أن تحسن من نوعية معيشتهم، والرّفع من مستوى إدارة الحكم كعنصر محوري في التنمية الاقتصادية والسياسية للدولة، غير أن هذين الجانبين من التنمية يتعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد[12].

فكما رأينا سابقا أن الفساد كعملية سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لمجتمعه. وهنا يكمن التناقض الأول بين الفساد والحكم الراشد، لأن الفساد دال على ضعف المساءلة.

فالفساد هو انتهاك لحقوق الإنسان فهو يصنع التمييز والتفاوت في الحصول على العمل أو التنمية أو توزيع المداخيل بين فئات المجتمع، من خلال تفضيل فئة على أخرى بوسائل غير مشروعة، وهو بذلك مخالف لمبادئ حقوق الإنسان التي تنادي بالمساواة والعدالة المجتمعية[13].

في حين أن الحكم الراشد هو عملية ديمقراطية حقيقية قائمة على أساس المشاركة في إدارة مفاصل الدولة، والمعتمدة على توسيع المشاركة بين كافة المواطنين، كما تؤسس ابجديات الحكامة على المساءلة والمحاسبة واحترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان؛ فضلا عن المساواة وعدم التمييز وعدم تجزئة تلك الحقوق او الانتقاص من قيمتها [14]. بالمعنى الذي يحقق العدالة التنموية بأبعادها الثلاثة:

- الوطنية: العدالة بين مختلف شرائح المجتمع وشتى مناطق الوطن.
- العالمية: التوزيع العادل بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

– الزمانية: بين مصالح جيل الحاضر وجيل المستقبل.

وكل هذا يتطلب مشاركة المواطنين والفعالة وعبر تمكين الفئات الهشة المهمشة وتوسيع خيار المواطنين وإمكاناتهم.[15]

إن مكافحة الفساد أمرا حتميا لأي حكومة ساعية لتحقيق الرشادة، الامر الذي يتطلب الحد من تنامي مدركات الفساد من خلال اتباع جملة من الآليات والإجراءات المباشرة أهمها:

- الشفافية والمساءلة: تعتبر من أهم الاليات الأساسية التي يجب على الدول والحكومات انتهاجها في سبيل مكافحة الفساد، والتي تعني مدى اعتماد الحكومة على الوضوح والشفافية في إدارة الشأن العام خاصة التسيير المالي، حيث يجب أن تكون مختلف قرارات الحكومة وتعاملاتها المالية مبررة وواضحة لمواطنيها، فضلا عن ضرورة تقديمها تقارير دورية لمختلف حسابات مسؤوليها بهدف كبح أي شبهة فساد قد تعرقل عمل الحكومة. فضلا عن محاسبة كل مسؤول كان في القطاع العام أو الخاص عن أي تجاوز قام به ومعاقبته وفق ما ينص عليه القانون.
- انشاء هيئات ولجان لمكافحة الفساد: يجب على الحكومة العمل على انشاء مؤسسات وهيئات مختصة في مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية، بهدف الحرص على متابعة ومراقبة عملية تنفيذ مختلف القوانين المنظمة بغرض وقف أي عملية فساد، والحرص على مساءلة كل مسؤول يثبت في حقه ارتكاب جريمة الفساد.
- سن وتفعيل قوانين وتشريعات مكافحة الفساد: لا يكفي انشاء مؤسسات مختصة في مكافحة الفساد بل يجب سن مجموعة من القوانين والتشريعات المهيكلة لإجراءات كشف ومتابعة ومراقبة مختلف اشكال الفساد ومظاهره، بالإضافة الى تفعيل القوانين وتكييفها مع المنظومة الوطنية والعالمية بهدف نجاعة أكبر وأوسع في الوقاية من الفساد والحد من اخطاره المحتملة.
- الإبلاغ عن الفساد: تعتبر الية فعالة في مواجهة والحد من تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع من خلال خلق قنوات للاتصال بين المواطنين والحكومة لتسهيل عملية ابلاغ المواطن عن أي سلوكيات تصنف في خانة الفساد؛ كإنشاء ارقام مجانية سهلة الاستخدام لتشجيع الافراد على هذه المبادرة دون خوف او تردد ، لأن الفرد يعتبر شريك أساسي في مكافحة الفساد وتعاونه مع مختلف الهيئات المختصة في ذلك يسهم في احتواء الظاهرة، ومن أهم الشروط التي الواجب توفرها

في عملية الإبلاغ هو ضمان سرية المواطن المبلغ حتى لا يقع فريسة الابتزاز والمساومة التي قد تشكل خطر على حياته او حياة افراد أسرته .

نظرا لتعقد الفساد وتشابك مضامينه، وجب مضاعفة الإجراءات بهدف محاصر مختلف اشكاله ومظاهره هو ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تبني إجراءات شاملة بسبب تعدد انعكاسات الفساد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية..... ومن أجل القضاء او الحد والتخفيف من تلك الانعكاسات والتداعيات الخطيرة التي أثرت سلبا على التنمية المستدامة وجب القيام بمجموعة من الإصلاحات المتمثلة في:

- **الإصلاح الاقتصادي:** من خلال تحرير الاقتصاد والحد من تدخل الدولة وهذا لن يتم إلا بفتح المجال أمام القطاع الخاص وتقليص حجم الرقابة التي تمارسها الدولة من تحرير للأسعار وإزالة الحوافز الزائدة وتقليص التعاريف الجمركية. وقد صدرت عن عدة معاهد لكل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية دراسة مشتركة شملت 102 دولة باستخدام 17 مؤشرا للحرية الاقتصادية خلال عشرين سنة ومن هذه المؤشرات حرية التعامل النقدي وتذبذب الأسعار، مستوى الإنفاق العمومي ودرجة التدخل الاقتصادي للدولة، وخلصت الدراسة إلى أن الدول الأكثر حرية اقتصادية هي الأقل فسادا.
- **الإصلاح الإداري:** يعتبر انعدام أخلاقيات الموظفين من الإدارة وغياب مفهوم المساءلة والرقابة وتحمل المسؤولية أهم الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى استفحال وانتشار الفساد على نطاق واسع مما يقتضي العمل على القيام بالإصلاح الإداري عن طريق:
  - العمل على إنشاء آليات للمساءلة والمتابعة والرقابة داخليا وخارجيا.
  - الشفافية في التوظيف والعمل على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
  - تكليف الأجهزة الإدارية بأعباء ووظائف تتناسب مع قدراتها وإمكانيتها.
  - إصلاح نظام الأجور والحوافز.
- **الإصلاح الاجتماعي:** تعتبر الأوضاع الاجتماعية المزرية التي يظهر فيها الفساد تتطلب تحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة لهم. خاصة التعليمية والصحية وكذا توفير مناصب عمل لجميع أفراد المجتمع.

- **الإصلاح المؤسساتي:** من خلال تفعيل دور البرلمان من أجل سن قوانين لمراقبة أعمال الحكومة وإدارتها العامة وذلك بالإجراءات التالية: حق إجراء التحقيق، حق الاستجواب، حق سحب الثقة[16].

وفي ظل التمكن من تطبيق آليات الحكم الراشد في الحد من تنامي مدركات الفساد، مما يسمح لنا هذا بالحديث عن إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر نجاعة وفعالية على أرض الميدان، خاصة فيما تعلق بتحقيق حياة ومعيشة أفضل للأجيال الحالية وضمان مستقبل واضح المعالم للأجيال القادمة، ولا يتجسد ذلك الا بترشيد عقلاني لمختلف الموارد الطبيعية المتوفرة، الناجمة عن مدى وعي الافراد بمختلف المخاطر والتهديدات البيئية التي من شأنها عرقلة المسارات التنموية، والعمل على إيجاد الحلول لها في سبيل ضمان معيشة مستقرة وهادئة تسمح بالإبداع والتطور، مما يعود بالفائدة على جودة التنمية المستدامة.

الخاتمة:

لقد حدث تغير في مفاهيم التنمية من مجرد عملية مرتبطة بقضايا النمو الاقتصادي و تحسين الدخل القومي و زيادة الإنتاج ، الى التركيز على التنمية الإنسانية التي محورها الإنسان، من خلال زيادة قدراتهم و توسيع خياراتهم و تمكينهم من المشاركة الحقيقية في أمور تهم شؤون حياتهم (الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) ليتطور في الأخير إلى تنمية إنسانية مستدامة وما تحمله من توقعات مستقبلية لمصير الأجيال اللاحقة، عكس الطرح التنموي الستاتيكي، الذي يهدف لتوفير حاجيات الأجيال الحالية، دون التفكير في مصير الأجيال اللاحقة، في ظل حاجيات الإنسان المتزايدة ومحدودية الموارد الاقتصادية وتعرضها لتحديات عديدة.

و يمثل الفساد مانعا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة و تلبية حاجات المجتمع الأساسية بسبب انتشاره في مجالات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) وهذا ما أشارت إليه مختلف المنظمات الدولية التي دعت إلى ضرورة بذل جهود و اتخاذ إجراءات من شانها الحد من انتشار الفساد على غرار الإصلاح الشامل(سياسي-اقتصادي-إداري مؤسساتي) وتبني منظومة الحكم الراشد و تفعيل آلياته خاصة الشفافية-المحاسبة-احترام سيادة القانون و استقلال القضاء والمشاركة والتمثيل لكافة فئات المجتمع و المساواة بينهم، و كل هذه الآليات من شأنها تجاوز كل العقبات وبالتالي تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة.

وفي الأخير نؤكد على مدى نجاعة آليات الحكم الراشد في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة؛ لكن هذه النجاعة لا تكتمل الا بتظافر الجهود على مختلف المستويات وتنسيق وجهات النظر في شتى المجالات، على أساس أن ظاهرة الفساد ظاهرة معقدة وحساسة تستدعي التنسيق والتعاون محليا ودوليا ، حكوميا ومجتمعيا، وكذا مدى وعي الاسرة الوطنية والدولية بضرورة مكافحته بمختلف الأساليب التوعوية والقانونية والردعية... بهدف الوصول إلى فعالية أوسع وأضمن؛ تسهم في انحصار وانكماش مدركات الفساد، مما يؤدي في نهاية المطاف الى هندسة المسارات التنموية بكل أرياحية وعقلانية ، وهذا ما سيعود بالنفع والفائدة على الأجيال الحالية والمستقبلية في العيش الكريم وضمان حياة أمنة ومستقرة .

الهوامش:

[1] B.C.smith,Good Governance and Development: Palgrave Macmmilan UK, 2007.p04.

[2]R.A.W.Rhodes, governance and public administration, janury 2000 https://www.reseorchgote.net/publication. P5

[3]- إسماعيل الشطي وآخرون: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

[4]- مفيدة بن لعبيدي، الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر: ترشيد الإدارة المحلية مدخلا، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة 01: فسم العلوم السياسية، 2015-2016، ص 30.

[5]- احمد سليم وآخرون ومؤشرا الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,2001، ص36.

[6]- خلايفية علمي العبيدي، أثر الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، المجلد 11، العدد 01 2020 ص65.

[7]- داوود خير الله, الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي في مؤلف داوود خير الله وآخرون, الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,2015, ص ص51-52.

[8]- سوزان- روزا كرمان، تر: فؤاد سروحي، الفساد والحكم: الأسباب والعواقب، والإصلاح، عمان: دار الأهلية,200، ص ص 59.

[9]- احمد سليم وآخرون، مرجع سابق، ص ص 35-36.

[10]– مُحَمَّد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2011، ص ص18–19.

[11] -Jomo Kwamesundram ,Does Good Governance Always Boost Development ?,25 jun 2015.

[12]– مريم مالكي، عمر كعيبوش،"أثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية: قراءة في واقع التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد والدروس المستفادة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 09 ، الصادر في ديسمبر 2018، ص86

[13]– أمينة بن جدو،" الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد– دراسة حالة الجزائر للفترة (1997–2017)"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد1، جوان 2020، ص492.

[14]– بوستة مُحَمَّد،" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر"، مجلة أفاق للعلوم، المجلد: 07 العدد: 02(2022)،ص 727.

[15]– إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سابق، ص99..

[16]– عبدلي نعيمة، حدود إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي وسبل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية المجلد 7 العدد01، جوان 2022، ص ص 173–175.